

إلى الوزراء الأعضاء هيجل وكيري،

تستمر الاضطرابات السياسية في البحرين مع غياب نهاية في الأفق. كما يشكل تردد حكومة البحرين في إيجاد حل بناء للمأزق الحالي تهديداً مؤكداً للحريات الفردية لشعب البحرين والمجتمع المدني، كما يقوض الاستقرار والمصالح الإقليمية للولايات المتحدة. ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والبحرين، نشعر بقوة أن الولايات المتحدة في مكانة تمكنها من المساعدة في تشجيع على تسوية سياسية طويلة المدى للاضطرابات. وقد حددنا خطوتين هامتين يمكن من خلالهما للولايات المتحدة إحلال السلام والأمن لشعب البحرين.

أولاً، يجب التأكيد على مشاركة السجناء السياسيين من المعارضة في أي حوار بين الحكومة وجماعات المعارضة، بما في ذلك المجموعات الأخرى غير الوفاق. حيث يحث مجموعة من نشطاء المجتمع المدني وزعماء حقوق الإنسان في البحرين على إجراء حوار بين الحكومة وشخصيات المعارضة من أجل الخروج بصفقة ذات مغزى. وقد اتفق الرئيس أوباما مع هذا الرأي في خطاب بتاريخ 19 مايو 2011، عندما قال الحكومة البحرينية أن: "الطريقة الوحيدة للمضي قدماً هي في دخول الحكومة والمعارضة في حوار ولا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي بينما يتواجد جزء من المعارضة السلمية في السجن." ومع ذلك، لم تقم أي شخصية بالادارة الامريكية منذ ذلك الحين بتكرار إعلان هذا الموقف علناً. نحث الإدارة على تأكيد ذلك مجدداً علناً، وبشكل واضح، وفوراً من قبل الرئيس أو كبار المسؤولين، لتشجيع مشاركة أوسع من الشخصيات المعارضة، بما في ذلك السجناء، في حوار هادف.

ثانياً، يتعين على الإدارة استخدام علاقاتها العسكرية القوية مع البحرين من أجل الضغط لمزيد من التنوع في صفوف قوات الأمن البحرينية، حيث تتكون القوات من غالبية سنية، وهذا ليس تمثيلاً دقيقاً لشعب البحرين ويسهم في مشاعر الاستياء والاضطرابات بين السكان. فقد قدمت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بتكليف من ملك البحرين في عام 2011، توصية بأن على حكومة البحرين أم "تنفذ بصفة عاجلة، وبحزم، برنامج لادماج أفراد من المجتمع المحلي في قوات الأمن في البحرين." وهو ما لم يتم تنفيذه بعد. وقد أشار التقرير السنوي للجنة الأمريكية للحريات الدينية الصادر في 1 مايو 2014 إلى أن: "أعضاء الطائفة الشيعية لا زالوا غير قادرين على الخدمة في الجيش، في ما عدا المناصب الإدارية، كما لا يوجد شعبة في المناصب العليا في الأجهزة الأمنية الحكومية في البحرين، بما في ذلك الجيش والشرطة."

نقترح كخطوة إيجابية بتشجيع حكومة البحرين في إعداد إحصاءات عن أعداد الشيعة في الشرطة والرتب العسكرية في الوقت الراهن، حيث سيساعد ذلك في رفع مستوى الوعي حول الغياب الحاد للتنوع، فضلاً عن توفير بيانات محددة لعملية إعادة الهيكلة. لقد رأينا كيف أن أيرلندا الشمالية، مع مساعدة من حكومة الولايات المتحدة وإدخال تحسينات كبيرة، تمكنت من تنويع قوات الأمن لتعكس على نحو أفضل المجتمع الذي تخدم.

في حين سيقدر مستقبل البحرين البحرينيين أنفسهم، فإن لدى الولايات المتحدة دور مهم في تشجيع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في البلاد لصالح الاستقرار الإقليمي. ويمكن للإدارة أن تساهم بشكل فوري في هذه القضية بمعالجة القضايا المذكورة أعلاه. نقدر اهتمامكم بهذه القضية المهمة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جيمس ب. ماكجوفرت  
عضو الكونجرس

هنري سي. هانك جونسون جونيور  
عضو الكونجرس

جون كونير جونيور  
عضو الكونجرس

باربارا لي  
عضو الكونجرس

رانول جريجالفا  
عضو الكونجرس

راش هولت  
عضو الكونجرس

مايكل كابينانو  
عضو الكونجرس

إيرل بلمنور  
عضو الكونجرس

مايك ميكاد  
عضو الكونجرس

كيث إليسون  
عضو الكونجرس

جان سكاويسكي

عضو الكونجرس